عبدالمنعم علي عيسى

جردة حساب لولاية رئيس آيل للانصراف

كأنما وجدت ركائز الدبلوماسية الأميركية المعنية بالأزمة السورية نفسها معنية بإجراء جردة حساب لولاية الرئيس الأميركي دونالد ترامب التي شارفت سنواتها الأربع على نهايتها، فالوكد اليوم هو أن عداد الأيام لهذا الأخير قد تجاوز خطه الأحمر الذي يشير عادة إلى دخوله للمرحلة الحرجة، بعد أن تأكد أن «مشاغباته» الرامية إلى تمديد إقامته كلها لم تكن كفيلة بإعطاء الزخم اللازم لنجاح هذا الفعل الأخير كما كان يأمل، دون أن يعني ذلك أن مخيلة الرجل قد باتت خاوية تماماً، إذ لربما كانت تلك المخيلة لا تزال تخبئ في مطاوي سراديبها إحدى المفاجآت التي عودنا إياها، كأن تستيقظ ذات صباح فنقرأ من على تويتر، منصته المفضلة التي كانت تنقل عنها كبريات وكالات الأنباء قراءته الأكثر أهمية، أنه قرر البقاء في بيته الأبيض هكذا ودون مقدمات أسوة بالكثير من السلوكيات التي كانت تحمل من الغرابة الشيء الكثير، كأني بترامب يريد القول إنه هو الذي يحمل الرقم واحد في كل شيء: القوة والسطوة والأضواء، وكذا مواكبة العصر واحتزال الأساليب الكلاسيكية.

في غضون شهر كانون الأول الجاري خرج مسؤولان أميركيان سابقان، والصفة الأخيرة تتيح بالتأكيد قدراً أكبر من المرونة غير المتاحة إبان وجود المتحدث على رأس منصبه، كان كلاهما شديدي الالتصاق بالملف السوري انطلاقاً من التسمية التي حملاها، ففي ١٣ من الشهر الجاري نشرت صحيفة الشرق الأوسط حديثاً أجرته مع جيمس جيفري المبعوث الأميركي السابق الخاص بسورية، وأهم ما قاله فيه: «إن العقوبات تضر بالنظام وتعرقل قدرته على اتخاذ القرار والأعمال العسكرية»، وتلك إشارة واضحة إلى مصلحة أميركية في إبقاء ملفي إدلب وشرق الفرات على حالهما، حتى إن جيفري كان قد أشار صراحة في مقابلته تلك إلى أن «تركيا بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي لن تسمح بعودة إدلب إلى النظام»، أما في ملف شرق الفرات فقال إن بلاده تهدف من خلال وجودها هناك على الأرض، وكذا من خلال وجودها الجوي، إلى حرمان الرئيس «بشار الأسد وروسيا وإيران من السيطرة على الأراضي هناك»، قبيل أن يضيف إن واشنطن ماضية في دعم التلاقيات الكردية- الكردية التي بدأت في دهوك عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ لتشكيل جبهة قوية في مواجهة الحكومة السورية، وفيما يخص شروط واشنطن للتطبيع مع دمشق قال إنها تتمثل في تطبيق القرار ٢٢٥٤، انسحاب القوات الإيرانية، عدم توفير ملجأ آمن للإرهابيين، تنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالبرنامج الكيميائي المتضمنة في القرار ٢١١٨ لعام ٢٠١٣، العمل على عودة اللاجئين السوريين.

بعد ثلاثة أيام من حديث جيفري قدم السفير الأميركي السابق روبرت فورد من على المنبر السابق عينه جردة حسابه هو الآخر، لكن الأخيرة تكاد تكون مختلفة عن الأولى في كل شيء، ففي مقال نشره هذا الأخير يوم ١٦ كانون الأول الجاري قال إن «مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الأميركية كان قد قال أمام إحدى لجان الكونغرس في الأسبوع الماضي إن الهزيمة المستدامة المتاحة لإيران وجود المتحدث على رأس منصبه، كان كلامها شديداً بالالتصاق بالملف السوري انطلاقاً من التسمية التي حملاها، ففي ١٣ من الشهر الجاري نشرت صحيفة الشرق الأوسط حديثاً أجرته مع جيمس جيفري المبعوث الأميركي السابق الخاص بسورية، وأهم ما قاله فيه: «إن العقوبات تضر بالنظام وتعرقل قدرته على اتخاذ القرار والأعمال العسكرية»، وتلك إشارة واضحة إلى مصلحة أميركية في إبقاء ملفي إدلب وشرق الفرات على حالهما، حتى إن جيفري كان قد أشار صراحة في مقابلته تلك إلى أن «تركيا بدعم من الولايات المتحدة والاتحاد الأوربي وحلف الأطلسي لن تسمح بعودة إدلب إلى النظام»، أما في ملف شرق الفرات فقال إن بلاده تهدف من خلال وجودها هناك على الأرض، وكذا من خلال وجودها الجوي، إلى حرمان الرئيس «بشار الأسد وروسيا وإيران من السيطرة على الأراضي هناك»، قبيل أن يضيف إن واشنطن ماضية في دعم التلاقيات الكردية- الكردية التي بدأت في دهوك عامي ٢٠١٤ – ٢٠١٥ لتشكيل جبهة قوية في مواجهة الحكومة السورية، وفيما يخص شروط واشنطن للتطبيع مع دمشق قال إنها تتمثل في تطبيق القرار ٢٢٥٤، انسحاب القوات الإيرانية، عدم توفير ملجأ آمن للإرهابيين، تنفيذ جميع الالتزامات المتعلقة بالبرنامج الكيميائي المتضمنة في القرار ٢١١٨ لعام ٢٠١٣، العمل على عودة اللاجئين السوريين.

بعد ثلاثة أيام من حديث جيفري قدم السفير الأميركي السابق روبرت فورد من على المنبر السابق عينه جردة حسابه هو الآخر، لكن الأخيرة تكاد تكون مختلفة عن الأولى في كل شيء، ففي مقال نشره هذا الأخير يوم ١٦ كانون الأول الجاري قال إن «مسؤولاً كبيراً في وزارة الخارجية الأميركية كان قد قال أمام إحدى لجان الكونغرس في الأسبوع الماضي إن الهزيمة المستدامة المتاحة إيران وجود المتحدث على رأس منصبه، كان كلامها شديداً بالالتصاق بالملف السوري انطلاقاً من التسمية التي حملاها، ففي ١٣ من الشهر الجاري نشرت صحيفة الشرق الأوسط حديثاً أجرته مع جيمس جيفري المبعوث الأميركي السابق الخاص بسورية، وأهم ما قاله فيه: «إن العقوبات تضر بالنظام وتعرقل قدرته على اتخاذ القرار والأعمال العسكرية»، وتلك إشارة واضحة إلى مصلحة أميركية في إبقاء ملفي إدلب وشرق الفرات على حالهما، حتى إن جيفري كان قد أشار صراحة في مقابلته تلك

الإصلاحات السياسية الجادة»، وهو يقصد بالتأكيد أن الرئيس الأسد لا يزال يرفض تنفيذ الإملاءات الأميركية.

لم تخل جردة حساب فورد من الإشارات التي لا يخطأ ناظر مرماها الذي تصوب عليه، فهو قال إن الحكومة الأميركية «تأمل في أن ينبع التغيير من داخل النظام السوري» والعبارة تمثل صراحاً يراد إيصاله إلى المعارضة السورية التي يجب أن تبني سياساتها على تلك القاعدة، كما لم تخل من المفاجآت أيضاً، ففي تقييمه لوضع تنظيم داعش ما بعد الباغوز ٢٠١٩، يقول إن التنظيم في مناطق شرق الفرات بات ضعيفاً جداً، لكنه ليس كذلك في مناطق غرب الفرات، حتى إنه استطاع مؤخراً اغتيال جنرال روسي في تلك المناطق، والمدهش هو قوله إن «العقوبات الأميركية على دمشق تقلل من الموارد المتاحة أمام الحكومة السورية لمحاربة التنظيم».

من الواضح أن كلا الجردتين لجيفري وفورد متناقضتان بدرجة كبيرة، بل تكاد تكون الروى والتلاقيات بينهما شبه معدومة، وهذا يؤكد أنه كانت هناك في غضون السنوات الأربع من ولاية ترامب «أميركتان»، لا أميركا واحدة، في طريقة التعاطي مع الأزمة السورية، ومن المؤكد أنه يمكن تعزيز هذا الحكم الأخير عبر التذكير بنجاح المؤسسة العسكرية الأميركية (البنتاغون) في إبطال مفعول قرارين كان قد اتخذهما الرئيس ترامب بخصوص انسحاب القوات الأميركية من الأراضي السورية، ولربما كانت نقطة التلاقي الوحيدة بين تينك الجردتين تتمثل في النصائح التي قدمها كل منهما على حدة لإدارة الرئيس الأميركي الجديد جو بايدن المقبل، والتي يمكن صوغها باختصار عبر الدعوة التي وجهها الاثنان لتلك الإدارة «إلى التفكير العميق في حقيقة الأولويات الأميركية في سورية»، وتلك وحدها كافية لطرح إمكانية حدوث انقلاب في الأولويات التي كانت واشنطن تضع لها تراتبية معينة فتقرر من خلالها سياساتها تجاه دمشق.

يمكن القول إن الإعلان عن الرزمة الأخيرة من العقوبات الأميركية على سورية التي بلغت حتى الآن ١١٤ كياناً وشخصية سورية منذ انطلاقة «قانون قيصر» في شهر حزيران الماضي، إضافة إلى جولة المبعوث الأميركي جويل روبرن الأخيرة إلى المنطقة، والتي كانت الرسالة الأبرز التي أرادت إرسالها «لا تضعفوا من قدرة الولايات المتحدة في الضغط على سورية»، يمكن القول إن كلا الأمرين يمثل انتصاراً لفريق أميركي داع إلى ممارسة الضغط على دمشق لتقديم تنازلات جيوسياسية من الصعب الحصول عليها، على فريق يرى أن تلك العقوبات ذات تداعيات خطرة في نواح عدة بما فيها قدرة الحكومة على مواجهة الإرهاب وفي الذروة منه تنظيم داعش وهو ما قاله روبرت فورد نفسه، ولربما ما يشير إلى صحة هذه الفرضية هو توقف المفاوضات الأميركية السورية، التي كان الإعلان عنها في صحيفة «وول ستريت جورنال» الأميركية و«الوطن» السورية دليلاً على توقفها وإلا لما كنا سمعنا بها أصلاً، من دون أن يعني ذلك توقفها نهائياً، فدمشق أبدت على لسان وزير خارجيتها فيصل المقداد الذي أعلن في مقابلة مع قناة «آر تي» في أعقاب زيارته الأخيرة لموسكو استعداد دمشق لفتح حوار مع واشنطن «بضمن انسحاباً أميركياً من الأراضي السورية، وموقفاً معتدلاً حيال الأوضاع في المنطقة، وسياسة متوازنة حيال القضايا الصعبة يشمل وقف الدعم الأعمى لإسرائيل»، هذا سيحدث فالوجود الأميركي في سورية لا مستقبل له، والخيارات التي تملكها ميليشيات في مواجهة ذلك الوجود عديدة، قد تكون الظروف معقدة، لكن ذلك لا يعني بأي حال من الأحوال انعدام فرص المضي قدماً نحو تحرير كامل التراب السوري.

اشتداد المعارك في محيط عين عيسى بين «قسد» والاحتلال التركي ومرتزقته.. وانتشار مزيد من القوات الروسية في المنطقة

المنطقة الشرقية- مراسل «الوطن»
دمشق- «الوطن»- وكالات

ارتفعت حدة الاشتباكات، أمس، على جبهات قرى جهيل والشرقة وصبا؛ وعملق في ريف بلدة عين عيسى بريف الرقة الشمالي بين ميليشيا «قوات سورية الديمقراطية- قسد» والتنظيمات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، بينما نشرت وزارة الدفاع الروسية وحدات إضافية من الشرطة العسكرية في المنطقة.

وأكدت مصادر ميدانية لـ«الوطن»، اندلاع اشتباكات عنيفة، بين ميليشيات «قسد» وإرهابي النظام التركي ليل الأحد- الاثنين، في محيط قرية المعلق شمال شرقي عين عيسى، والواقعة على الطريق الدولية «M4» وذلك إثر محاولة مرتزقة الاحتلال التركي التسلل والهجوم على مواقع «قسد» في القرية، بدعم من المدفعية والطيران المسير التركي، حيث دارت اشتباكات عنيفة استمرت حتى ظهر أمس وأسفرت عن وقوع قتلى في صفوف الطرفين.

وأوضحت المصادر أن عين عيسى، لم تشهد أي تغير في نقاط التمركز من قبل ميليشيات «قسد»، أبداً وهي على حالها.

وفي السياق ذاته، ذكرت مواقع إعلامية داعمة لـ«المعارضات» أن مجموعات إرهابية موالية للاحتلال التركي، شنت هجوماً عنيفاً على محاور بريف عين عيسى، وارت اشتباكات عنيفة بينها وبين «قسد»، على محوري صبا؛ وعملق، في محاولة من المجموعات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي، وإيساند صاروخي منه للوصول إلى طريق الحسكة- حلب الدولي وقطعه.

وأشارت إلى أن مجموعات من قوات الاحتلال التركي، والمجموعات الإرهابية الموالية له، حاولت التسلل إلى قرية المشيرفة الإستراتيجية بريف عين عيسى الشمالي الشرقي، على حين دارت اشتباكات عنيفة بالأسلحة الرشاشة والثقيلة بين المسلحين المتسللين من جهة، و«قسد» من جهة أخرى، تزامناً مع قصف بري مكثف بري الطرفين.

وأشارت المواقع إلى مقتل ٤ مسلحين من «قسد»، وإصابة ٧ آخرين، بينما قتل ٦ مسلحين من المجموعات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي.

وفي ساعة متأخرة من ليل الأحد – الاثنين قال نائب مدير مركز «حميميم» للمصالحة، اللواء البحري فياتشيسلاف سيثيتيك، في بيان حسب موقع قناة «روسيا اليوم» الالكتروني: إنه «يهدف تعزيز الجهود لإرساء الاستقرار في منطقة عين عيسى وصلت إلى هناك وحدات إضافية للشرطة العسكرية الروسية».

وأشار سيثيتيك إلى تسجيل أوضاع غير مستقرة في منطقة عين عيسى، مضيفا: إنه تم سابقاً خلال مفاوضات مع تركيا التوصل إلى اتفاقات حول إقامة نقاط روسية – سورية مشتركة، داعياً الأطراف المنخرطة في تبادل إطلاق النار إلى وقف التصعيد.

دخول آليات روسية إلى بلدة عين عيسى (عن الإنترنت)

وفي محافظة الحسكة، قالت مصادر ميدانية لـ«الوطن»: إن قوات الاحتلال التركي وتنظيماته الإرهابية استهدفت بقذائف الهاون قرى بريف بلدة تل تمر وناحية أبو راسين شمال غرب الحسكة، حيث سقطت أكثر من ١٥ قذيفة بمحيط قرى العيوش وخربة الشعير وقبر كبير وباب الخير.

وذكرت المواقع، أن قوات الاحتلال التركي شنت أيضاً قصفاً برياً مكثفاً على قرى دبجة وعتابية وخربة دخيل وتويجات وأطراف بلدة أبو راسين بريف الحسكة، وذلك تزامناً مع اشتباكات متبدلة مع «قسد» على محاور ونقاط التماس.

من جهة ثانية سيّرت الشرطة العسكرية الروسية مع قوات الاحتلال التركي، أمس دوريتهما المشتركة الـ ٣٨ غرب مدينة الدرباسية بريف الحسكة الشمالي الواقعة تحت سيطرة ميليشيات «قسد»، وفق ما ذكرت مصادر أهلية لـ«الوطن».

وأشارت المصادر إلى أن الدورية انطلقت من معبر شيرك الحدودي غرب ناحية الدرباسية، وضمّت ٥ مدرعات روسية و٤ مدرعات تركية، ورافقها تحليق مروحيتين روسيتين في أجواء المنطقة.

وجابت الدورية قرى: شيرك، ملك، دليك، عالية، ظهر العرب، كسرى، قيروان، تعلك، كركند، عليشان، القنيطرة الغرامنية.

وبعد ذلك عادت الدورية إلى معبر شيرك، لتعود مدرعات الاحتلال أدراجها إلى الأراضي التركية، بينما توجّهت المدرعات الروسية إلى قاعدتها في القامشلي.

وتعد هذه الدورية الـ٣٨ التي تسيّرها روسيا مع الاحتلال التركي في مناطق شمال وشرق سورية، تنفيذاً لاتفاق سوتشي الموقّع في ٢٢ تشرين الأول من العام المنصرم بين الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، ورئيس النظام التركي رجب طيب أردوغان.

أكدت أن الحكومة السورية تسعى إلى تسهيل وتحفيز عودتهم

أحزاب وقوى وشخصيات لبنانية: إحراق مخيم اللاجئين السوريين عمل إجرامي ومشبوه

أدانت قوى وشخصيات لبنانية، أمس، إحراق مخيم للاجئين السوريين في منطقة بحنين قضاء «المنية» شمال لبنان، مؤكدة أن ذلك يعتبر جريمة ضد الإنسانية والقيم والأخلاق، تضر بمصلحة الشعبين والدولتين الشقيقتين التي تستدعي تفعيل التعاون والتنسيق بين الحكومتين وتسريع عودة هؤلاء اللاجئين الآمنة والسريعة إلى وطنهم، ومعتبرة أن عودة هؤلاء مصلحة لبنانية عليا لا يجوز تسييسها، ومؤكدة أن الحكومة السورية كانت وما زالت تسعى إلى تسهيل وتحفيز عودة النازحين إلى بلادهم.

فقد أدان رئيس الحزب الديمقراطي اللبناني النائب طلال أرسلان في تصريح، حسب وكالة «سانا»، إحراق مخيم للمهجرين السوريين، قائلاً: «إنها جريمة ضد الإنسانية والقيم والأخلاق»، داعياً الأجهزة القضائية والأمنية المختصة إلى فرض سلطتها ومحاسبة الفاعلين، كما استنكر حزب الاتحاد اللبناني في بيان إحراق المخيم، مؤكداً أن إقدام عدد من الأشخاص الخارجين عن القانون على إحراق المخيم يمثل جريمة.

وقال الحزب: «إن هذا الحادث الإجرامي هو عمل مشبوه ومدان ويترك آبعاداً خطيرة على العلاقات اللبنانية التي لا يجوز لأي طرف من بها أو جعلها غرضاً لأهدافه الشخصية خصوصاً في ظل ما تشهده المنطقة من جنوح نحو قطبيات بغيضة تعيق التباعد بين أبناء الأمة الواحدة، مؤكداً أن هذا الإجرام لا يخدم إلا أصحاب المشاريع المرتبطة بأجندات خارجية.

نشوب حريق في مخيم للاجئين في لبنان أول من أمس (عن الإنترنت)

ودعا الحزب السلطات اللبنانية إلى معاقبة الفاعلين بإنزال أشد العقوبات بهم ليكونوا عبرة لمن تسول له نفسه المس بالروابط الجامعة بين الشعبين الشقيقين.

وفي السياق، استنكر رئيس المجلس الإسلامي الشيعي الشيخ عبد الأمير قبلان، في بيان، حسب الوكالة «الوطنية اللبنانية للإعلام»، الاعتداء على المخيم.

وأشار قبلان إلى أن إحراق المخيم عمل همجي ينافي قيمنا الوطنية والإنسانية وتعاليمنا الدينية، ويضر بمصلحة الشعبين والدولتين الشقيقتين التي تستدعي تفعيل التعاون والتنسيق بين الحكومتين وتسريع عودة النازحين الآمنة والسريعة إلى وطنهم، داعياً الأجهزة الأمنية والقضائية إلى تكثيف تحقيقاتها لكشف الملابسات ومعاقبة الفاعلين.

كما استنكر منسق اللجنة المركزية لعودة النازحين في التيار الوطني الحر اللبناني نقولا الشراوي في بيان إحراق المخيم، داعياً إلى أن تتولى الدولة ملف النزوح لكي يتم تحصينه من الناحية الأمنية والسياسية والاقتصادية.

واعتبر الشراوي، حسب موقع «العهد»، أن عودة اللاجئين مصلحة لبنانية عليا لا يجوز تسييسها.

وتعليقاً على دعوة وزارة الخارجية والمغتربين السورية المواطنين السوريين للعودة إلى بلادهم، قال الشراوي: «إن هذا هو الموقف الطبيعي حيث كانت السلطات السورية وما زالت تسعى إلى تسهيل وتحفيز عودة النازحين إلى بلادهم».

وفي سياق موازٍ أفادت مصادر دبلوماسية حسب صحيفة «الجمهورية» اللبنانية، بأن من الناحية الخارجية اللبنانية لم تتلقَ أي اتصال من أي مسؤول سوري حول الحريق في المخيم.

وأوضحت المصادر أن الحادث بكل تفاصيله في يد القوى العسكرية والسلطات القضائية اللبنانية، وهي تقوم بالمهام التي عليها القيام بها حفاظاً على أمن اللبنانيين والنازحين السوريين في آن معاً.

من جهته أدان المرصد الأورومتوسطي لحقوق الإنسان بشدة إحراق المخيم، حسب الوكالة «الوطنية للإعلام» اللبنانية.

وقال المستشار القانوني لدى المرصد طارق حجار: «ينبغي على السلطات ضبط الوضع الأمني بصورة حازمة لمنع تجدد الاعتداءات على اللاجئين السوريين، والتي تكررت بشكل لافت في الآونة الأخيرة». لا يمكن للسلطات اللبنانية التخلي عن مسؤولياتها تجاه اللاجئين التزاماً بما تفرضه المعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان والتي كرسها الدستور اللبناني وبالتحديد في مقدمته في فقرة (ب)، وعليها تأمين الحماية الضرورية والكافية لهم ولأسبابا بعد تدهور الأوضاع الاقتصادية في البلاد».

ودعا المرصد «السلطات اللبنانية إلى اتخاذ الإجراءات الفورية لتوقيف الفاعلين والمحرضين على إحراق المخيم، واتخاذ تدابير عاجلة بالتعاون مع المفوضية السامية لشؤون اللاجئين لتقديم العون والإغاثة للاجئين المتضررين من الحريق». وطالب بـ«ضرورة العمل على الحد من الاعتداءات المتكررة والممارسات التمييزية بحق اللاجئين السوريين في ظل تصاعد خطاب الكراهية والانفلات الأمني في البلاد».

وكالات

النظام التركي يواصل إيقاف عودة «مرتزقته» السوريين من ليبيا ويبقي على نحو٨ آلاف

يواصل النظام التركي تعليق ملف إعادة المرتزقة الإرهابيين السوريين الذين أرسلهم إلى ليبيا لدعم ما يسمى «حكومة الوفاق» الإخوانية، بعد أن أوقف عودتهم منذ نحو شهر ونصف الشهر، وما زال يتمسك ببقاء نحو ٨٠٠٠ مرتزق هناك، رغم التوافق الليبي- الليبي وتوقف المعارك وتوقيع اتفاق لوقف إطلاق النار.

وذكرت مصادر إعلامية معارضة، أمس، أن عودة المسلحين المرتزقة من ليبيا إلى سورية لا تزال متوقفة منذ ٤٣ يوماً، وتحديداً من منتصف شهر تشرين الثاني الفائت، وسط أنباء عن عودة دفعات منهم مطلع العام القادم.

وأشارت المصادر إلى أن النظام التركي لم يذكر أسباب بقائهم هناك، لكن يرجح أن النظام التركي سيقوم باستخدام هؤلاء المرتزقة مرة أخرى على ضوء المستجدات الأخيرة في ليبيا التي تنذر باندلاع مواجهات عسكرية جديدة، حيث قال الجيش الوطني الليبي، بقيادة المشير خليفة حفتر، إن قوات الوفاق بدأت التجييش والتحشيد لها منذ الأيام الماضية مدعومة بالأسلحة التركية والمرتزقة.

وبينت المصادر، أن تعداد المرتزقة الجنديين الذين أرسلهم النظام التركي إلى ليبيا، بلغ نحو ١٨ ألف مرتزق من الجنسية السورية، من بينهم ٣٥٠ طفلاً دون سن الـ١٨.

وأشارت إلى أنه تمت إعادة نحو ١٠٧٥٠ مسلحاً من مرتزقة المجموعات الإرهابية الموالية للاحتلال التركي إلى سورية بعد انتهاء عقودهم.

وأكدت أن تعداد قتلى المرتزقة في ليبيا من المجموعات الإرهابية الموالية للنظام التركي بلغ ٤٩٦ قتيلاً.

وفي منتصف الشهر الجاري ذكرت المصادر أن قضية المرتزقة الإرهابيين السوريين الذين نقلهم النظام التركي إلى أذربيجان انتهت، حيث عادت آخر الدفعات إلى سورية بعد أن كان نحو ٨٢٥ مسلحاً من التنظيمات الإرهابية الموالية للنظام التركي متبقين هناك، إلا أن نحو ٢٤٠ من هؤلاء لا يزال مصيرهم مجهولاً، حيث لا يعلم فيما إذا كانوا قد قتلوا أو أسروا أو جرى نقلهم إلى أماكن أخرى أو حتى بقوا هناك.

وكالات

سورية وروسيا تؤكدان مضيّهما معاً في مكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن والاستقرار

سوسان لـ«الوطن»: إجراءات تدرس على الطاولة ستسهم بتسهيل عودة اللاجئين السوريين

سيلفا رزوق

أكدت سورية وروسيا، أمس، المضي قدماً في تكريس التعاون والتنسيق في مجال مكافحة الإرهاب وترسيخ الأمن والاستقرار والعمل على تهيئة الظروف لعودة اللاجئين السوريين.

وخلال مؤتمر صحفي مشترك عقد في دمشق، شارك فيه وزير الإدارة المحلية والبيئة حسين مخلوف ومعاون وزير الخارجية والمغتربين أيمن سوسان وممثل وزير الدفاع مدير الإدارة السياسية اللواء حسن سليمان، ورئيس مركز المصالحة الروسي في سورية اللواء صيتنيك فياتشيسلاف بوريسوفيتش، بيّن مخلوف أنه منذ بداية الحرب الإرهابية على سورية، بادر الجيش العربي السوري الذي يحتضنه الشعب إلى الدفاع عن الوطن، ومكافحة الإرهاب، كما أصدر الرئيس بشار الأسد، مراسيم للعفو بلغ عددها ٦ مرسوماً، وآخرها المرسوم التشريعي رقم ٦ للعام ٢٠٢٠، كما بادرت الدولة السورية على التوازي إلى تنظيم العمل لتخديم المواطنين السوريين بمختلف المجالات الإغاثية والإنسانية والاجتماعية والخدمية، وفي كل المراحل والظروف لتمكينهم من الصمود.

مخلوف قدم عرضاً لما أنجزته لجنة «إعادة إعمار وتأهيل البنى التحتية المتضررة والتعويض عن الأضرار»، في قطاعات التعليم والصحة والمياه والصرف الصحي والنقل الداخلي والإطفاء وكذلك في قطاعي المدن الصناعية والمناطق الصناعية والحرفية، مشيراً إلى تشكيل «هيئة تنسيق عودة المهجرين السوريين»، والتي عملت بالتعاون مع هيئة التخطيط الوطني على تبسيط الإجراءات ومساعدة اللاجئين وتأمين كل متطلبات عودتهم، حيث عاد مئات الآلاف من المهجرين في الخارج على حين فاقت حصيلة المهجرين العائدين داخلياً أربعة ملايين سوري، عادوا لمستقرهم في منازلهم.

وأكد مخلوف، أن الحصار الجائر والإجراءات القسرية أحادية الجانب التي تطبقها الدول الداعمة للإرهاب على سورية، مازالت تعوق عودة المهجرين واللاجئين والاستقرار في سورية، وتؤثر سلباً على الوضع الاقتصادي والاجتماعي وخاصة على الوضع الصحي في ظل انتشار جائحة «كورونا».

مخلوف شدد على أنه للوصول إلى الغاية المرجوة بعودة الاستقرار في سورية والمغتربين، لابد من زوال الاحتلال بكل أشكاله ورفع الحصار الجائر ورفع العقوبات الاقتصادية أحادية الجانب.

بدوره معاون وزير الخارجية والمغتربين، أنشأ خلال المؤتمر الصحفي بالنطور الطرف في العلاقات السورية – الروسية، وتعزيز التنسيق والشراكة بما يخدم المصالح المشتركة، مبيناً أن زيارة وزير الخارجية والمغتربين فيصل المقداد الأخيرة إلى روسيا كرست التفاهم الكامل والتطابق الكامل في وجهات النظر على مختلف القضايا.

واعتبر سوسان، أن السياسات التركية وعدم التزام الحكومة التركية بالتفاهمات مع الأصدقاء الروس بخصوص منطقة «خفض التصعيد» في إدلب، أظهرت مجدداً الشراكة الكاملة بين الحكومة التركية والمجموعات الإرهابية والتي ترمي إلى تحقيق الأوهام العثمانية لدى حكومة حزب «العدالة والتنمية» والأطماع التوسعية بالأراضي السورية، الأمر الذي سيقابل بالرفض القاطع من السوريين.

ولفت سوسان إلى أن الوجود الأميركي غير المشروع على الأراضي السورية يبقى السبب الأساس في تصعيد الأوضاع والحيلولة دون عودة الأمن والاستقرار، ويتجلى ذلك في دعم أميركا لميليشيات «قوات سورية الديمقراطية- قسد» العميلة، لضرب وحدة سورية أرضاً وشعباً، وسرقة الثروات الوطنية في انتهاك فاضح للقانون الدولي، واعتداء سافر على سيادة سورية على أراضيها وثرواتها الوطنية.

وشدد سوسان على أن الحصار الاقتصادي والعقوبات أحادية الجانب اللا مشروعة تمثل أحد أوجه الحرب الأميركية على سورية والتي تعتبر السبب الأساس في المعاناة السورين في حياتهم، ولقمة عيشهم، وبالتالي فهي تعتبر جريمة موصوفة بكل معنى الكلمة، وانتهاكاً فاضحاً للقانون الدولي الإنساني وأبسط مبادئ حقوق الإنسان.

واعتبر سوسان، أن الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة على الأراضي السورية تأتي في إطار وحدة الموقف الأميركي الإسرائيلي، مبيناً أن الهدف منها التعويض عن هزيمة أدواتهم من المجموعات الإرهابية ومحاولة إنقاذ المشروع العدواني المترنح في سورية.

سوسان، أكد أن الحكومة السورية لا تألو جهداً من أجل عودة الأوضاع في سورية إلى طبيعتها بعد دحر الإرهاب وذلك من خلال بذل كل الجهود، مؤكداً أنها ستستمر في بذل الجهود لعودة الحياة إلى طبيعتها، ومشدداً على أن تقرير مستقبل سورية هو حق حصري لأبنائها ولن يسمح لأي كان بالتدخل في هذا الموضوع.

وأضاف: «نمتلك العزيمة والثقة والإرادة لتحقيق ذلك بالقدر نفسه الذي هزمنا به الإرهاب وداعميه».

ممثل وزارة الدفاع مدير الإدارة السياسية، من جانبه قال خلال المؤتمر: بعد عشر سنوات من الحرب الإرهابية المفروضة على سورية نستطيع القول بكل ثقة إننا تجاوزنا المرحلة الأصعب من هذه الحرب، بالرغم من وجود بعض البؤر الإرهابية التي تتلقى فيها التنظيمات المسلحة دعماً صريحاً ومباشراً من الاحتلال الأميركي ونظام أردوغان، عدا خلايا تنظيم داعش الإرهابي التي تتحرك في مناطق البادية بدعم وتغطية أميركية، والتي يتم ضربها والتصدي لها بشكل مستمر من قبل وحداتنا الباسلة المنتشرة في تلك المناطق.

وأكد اللواء سليمان أنه بالإمكان اعتبار الوضع العام بالمجمل مبشراً، نظراً لسباق الأحداث الميدانية التي تصب في مصلحة الجيش العربي السوري، حيث تم توطيد الأمن والاستقرار في العديد من المناطق وإعادة الأهالي إلى منازلهم وفتح المدارس والمراكز الصحية والخدمية المرتبطة بشكل مباشر بحياة المواطنين، وبالتالي نستطيع القول إن عجلة الحياة عادت إلى جميع المناطق المحررة بفضل ما قدمه الجيش العربي السوري من تضحيات وبطولات بمساعدة الأصدقاء والحلفاء الروس.

وأضاف: «صحيح أن هنالك مناطق مازالت تحت سيطرة التنظيمات الإرهابية لكننا نؤكد أن كل شبر من سورية على امتداد أراضيها سيتم تحريره من رجس الإرهاب وإعادة الأهالي الذين لجؤوا واضطروا إلى النزوح من منازلهم وأراضيهم بفعل الممارسات الإجرامية الإرهابية لتلك التنظيمات"، موضحاً أن هذا الأمر منوط بواجبات الجيش العربي السوري الدستورية الوطنية والأخلاقية وهو مسألة وقت لا أكثر.. وذلك بالرغم من جميع العوامل والتحديات المفروضة أمامنا التي لن تثنينا عن تنفيذ مهامنا وأداء واجباتنا وصون الأمانة التي أودعنا إياها أبناء وطننا الحبيب».

ولفت مدير الإدارة السياسية إلى أنه في ظل ما تشهده سورية اليوم من حصار اقتصادي شديد يهدف إلى منعها من استكمال تحرير أراضيها، «فإننا نتجه باتجاه الاعتماد على قدراتنا الذاتية وإمكانياتنا الوطنية للقيام بما يمليه علينا الواجب الوطني والأخلاقي تجاه الوطن وأبنائه».

وقال: «مثلما أن الجيش للحرب فهو للإعمار أيضاً، ولذا فإن مؤسساتنا الإنتاجية والخدمية ومعاملنا تعمل بكل طاقاتها وإمكاناتها لتحمل المسؤولية في مواجهة التحديات الاقتصادية المفروضة علينا، ويثبت جيشنا الباسل من جديد أنه جيش الشعب والوطن المستعد دائماً للنهوض بالعبء والتصدي للتحديات، حيث تتجاوز مهامنا الجانب العسكري وصولاً إلى الجانب الاقتصادي الذي يخدم مهمة إعادة إعمار ما دمّره الإرهاب ودعم تقدمه مؤسساتنا الاجتماعية والإنتاجية».

وشدد اللواء سليمان على أن الجيش على أتم الاستعداد لمواصلة تنفيذ مهامه الوطنية، واستكمال تحرير الأراضي السورية من الإرهاب وداعميه، تحضيراً لعودة أبنائنا اللاجئين في خارج سورية، وتأمين مستلزمات حياتهم الأساسية، وترسيخ عوامل الاستقرار والأمان في تلك المناطق، أسوة بكل منطقة تم تحريرها من قبل، وعادت إليها الحياة الطبيعية، مشيراً إلى أنه يتم التنسيق على أعلى المستويات مع أصدقائنا المخلصين في القوات المسلحة الروسية، الذين يمدون يد العون ويقدمون الدعم الكبير للجيش العربي السوري في حربه على الإرهاب، وكذلك في تأمين المناطق المحررة وإزالة آثار العدوان ومخلفاته وتهيئة الظروف المواتية لعودة المواطنين إلى منازلهم.

رئيس مركز المصالحة الروسي، من جهته كشف خلال المؤتمر الصحفي أن الجانب الروسي سجل ٢٥٧٣ خرقاً لنظام وقف إطلاق النار في إدلب، في الفترة ما بين أيلول وتشرين الأول من العام الحالي، معتبراً أن هذه الخروقات تتم بسبب عدم قدرة الجانب التركي على ضبط «المسلحين» ضمن الأراضي التي تقع تحت سيطرته.

اللواء بوريسوفيتش، كشف أنه بدأ في الأول من كانون الأول الجاري عمل لجنة تسوية الأوضاع في درعا، التي ينظر سكان درعا والمحافظات المجاورة بإيجابية إليها، مبيناً أنه من المتوقع أن تبدأ لجنة مشابهة العمل قريباً في السويداء.

ولفت اللواء بوريسوفيتش إلى أنه لايزال من غير الممكن حتى اليوم في الجزء الجنوبي من محافظة إدلب إعادة إعمار البنية التحتية، والمرافق العامة في بلدة معرة النعمان وغرسومة وخان شيخون، وذلك بسبب وجود التنظيمات غير الشرعية المدعومة من تركيا.

وفي تصريح خاص لـ«الوطن» على هامش المؤتمر، أكد معاون وزير الخارجية والمغتربين، أن الحكومة السورية اتخذت خطوات لإعادة اللاجئين وستستمر، وأن هناك عدة إجراءات تدرس على الطاولة، والقاعدة العامة بالنسبة للحكومة السورية هي أنه لن يتم ادخار أي جهد ولن يتم التقصير في اتخاذ أي إجراء يساهم بتسهيل عودة المواطنين السوريين إلى بلدهم، حيث ستقدم كل التسهيلات وكل المساعدات بما يمكنهم من العيش بشكل لائق في بيوتهم ومدنهم وقراهم.

وفي رده على سؤال آخر لـ«الوطن»، لفت سوسان إلى اجتماع اللجنة السورية- الروسية المشتركة والذي سينعقد في ال